القضية السادسة[1]

الاندماج

شعارٌ وحسب ..؟

- ماذا وراء الشعار؟
- الاندماج ليس إجراءً فيزيائياً.
- نموذج الاندماج والمدينة الفاضلة.
- معايير الاندماج واستثنائية التطبيق.
- شعار للتسخين أيضاً.
- الاندماج ليس مساراً خطيّاً أحاديّ الاتجاه.
- تحييد التأثيرات التفاعلية في عالم متغيِّر.
- ما الخيار؟

(١) هذا الفصل هو تعريب مقالة للمؤلف نشرت في مجلة (Il Muslim) الإيطالية في عددها الصادر عن شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٠م.

ماذا وراء الشعار؟

إن كانت مفردة "الاندماج" (Integration) تفيد بشكل عام إنتاجَ شيء كامل أو كلّي من مكوِّنات متعدِّدة، فإنها لا تخبرنا، ابتداءً، الكثيرَ عن الظروف والملابسات والاشتراطات التي تصاحب هذه العمليّة.

ولم يكن عقدان من الزمن كافييْن لتوضيح المقصد بشكل دقيق. فمنذ أن صعدت كلمة "الاندماج" في الجدل السياسيِّ والثقافي والإعلامي في أوربا، بدءاً من تسعينيّات القرن العشرين؛ وهذه الكلمة معتمدة بلا كلال على نطاق واسع كلّما تعلّق الأمر بشؤون "الأجانب".

فحتى اليوم يبدو للمرء أنّ الاندماج ما زال شعاراً، دون أن يتطوّر ليغدو مفهوماً محدّداً يمكن الحكمُ عليه، أو نموذجاً قابلاً للقياس، (وهذا جيِّد أحياناً على أيّ حال)، بل إنه قد يبدو بمنزلة لافتة ترفعها أطراف كثيرة، بمضامين متباينة إلى حدّ التناقض أحياناً.

الاندماج ليس إجراء فيزيائياً

ثمة من قد يتصوّر للوهلة الأولى أنّ الاندماج أشبه بإجراء فيزيائي، يتمّ بموجبه إقحامُ عناصر جديدة ضمن تشكيلةٍ أوسع. وقد أطلَقت تصوّراتٌ كهذه العنانَ للخيالاتِ الخصبة، ليفترضَ بعضُها، كلّ بحسب توجّهه وخلفيّاته، أنّ الاندماج عملية تهدف إلى تماثل العناصر المُضافَة مع التشكيلة الأوسع التي تظلّ هي المرجعية في القياس. وقد انبرى آخرون، بروحٍ أكثر إيجابيّة، لاعتبار المسألة بمنزلة إضافة السكّر إلى الماء، فيتوارى السكر عن الأنظار بتأثير ذوبانه في المحيط؛ إلّا أنّ أثره الإيجابي مُبَرهَنٌ عليه بمذاق المحلول.

لكنّ الواقع المجتمعيّ يستعصي على تجريدٍ كهذا. فمن مكامن القصور أن يجري إغفال الحراك المستمرّ في التصوّرات القيميّة والقناعات المبدئيّة وتراكمات الوعي والخبرات في الفضاء الجمعيّ، وتجاهل التغيّر المتواصل في

الواقع المجتمعيّ، بما في ذلك تبدّلات الأجيال وما يصاحبها. وعليه؛ لا يبدو منطقياً الالتزام بنسخة مجتمعيّة معيّنة مستوحاة من تجميد افتراضي للّحظة الراهنة. بمعنى أنّ محاولة "لحاق" مجموعة بشرية صغيرة (على افتراض ثباتها وتجانُسها أو على افتراض غير ذلك) بنطاقٍ بشري أكبر، بمقتضى بعض التصوّرات السطحيّة الرائجة؛ قد تنتج عنها عمليات ملاحقة (دون كيخوته) (Don Quichotte)لا تبلغ مقصدَها مطلقاً. فالنطاق البشريّ الأوسعُ يظلّ هو الآخر في حالةِ تفاعلٍ وتغيّر، ولا يتّضح تماماً إن كان النموذج المفضّل منه يتعلّق بنسخة "جيل ٦٨" مثلاً، أو الجيل الذي سبقه؟ أو جيل "الألفية الثالثة" الذي يصعد إلى المشهد المجتمعي حالياً؟ وهل تراعي التصوّرات كذلك مواصفات من قبيل مدى الانفتاح على العالم الافتراضي ومسارات الحياة الموازية في الإنترنت ضمن عوالم (Web 2.0) مثلاً؟.

فإذا انتظر بعضُهم من فتاةٍ ما أن تتخلّى عن "غطاء الرأس" لتتماهَى مع النموذج الذي يروّج أحياناً لـ"الفتاة المُندمِجة" ؛ فهل تكون مُسوّغةً بمقتضى تصوّر "الاندماج" هذا عودتُها إلى تغطية الرأس؛ تماشياً مع صيحة أزياء جديدة يُحتَمل في موسم ما أن تغطّي رؤوس الفتيات وتلقى رواجاً بين نظيرات تلك الفتاة في المجتمع العريض؟ وإذا أمكن استبعاد تدخين النرجيلة (الشيشة) في زمن خلا من الصورة المألوفة في مجتمعاتنا الأوربية؛ فهل زالت التحفّظات اليوم مع شيوع هذا الأسلوب من التدخين وانتشاره على نطاق واسع في قارتنا ذاتها؟.

من الواضح أنّ أسئلة افتراضية كهذه لا تلقى عنايةً لائقةً بها، في سياق الاندفاع إلى رفع الشعار الخالد "الاندماج".

نموذج الاندماج والمدينة الفاضلة

عندما تُطالَب فئة مجتمعيّة معيّنة بـ"الاندماج" ضمن مجتمع ما يكون من حقِّ أفرادها أن تتملّكهم الحيرة بشأن الوجهة التي تلائمهم ضمن النموذج الجمعيّ المقابل الذي عليهم التماهي معه.

ولعلّ السؤال الأهمّ في هذا السياق، هو: لماذا يتمّ تقديم نموذج الاندماج، في أغلب الحالات، بمعزل عن الشوائب والتقرّحات والخسائر الجانبية التي يمكن العثور عليها في أيِّ مجتمع إنساني؟ فهل يُستحسَن التماثل مع فئات العاطلين عن العمل؟ وهل يؤخذ الفاسدون إدارياً والمتحايلون ضريبياً في الحسبان؟ وهل يمكن استبعاد نسبة مقدّرة من متعاطي المخدرات أو مدمني الكحول من النموذج الافتراضي الذي يجري تمجيدُه بشكلٍ غير واعٍ غالباً؟ أيكون المنحرفون سلوكياً والمضطربون نفسياً والمأزومون عاطفياً والممزّقون أسرياً والفاشلون عملياً؛ كلّهم مُستَثنين من القالب المثاليّ للمجتمع الذي يجدر الاندماج فيه، أم أنّهم يندرجون ضِمْنه، سواء في الصميم أم على الهامش؟.

إنّ عدم استبعاد الشوائب من النموذج المعياريّ هو اختيارٌ واقعيّ بلا شكّ، ولكنه يجعل أيّاً من مكوِّنات النموذج بكامله مرشّحة لأن تكون هدفاً تبلغه عملية التماثل التي يندفع إليها، افتراضاً، أولئك المتوجِّهون إلى الاندماج. فيكون بذلك مسوِّغاً أن يكون المندمِج الجديد مستجمِعاً للشوائب كافة أو لبعضها: متعاطياً للمخدرات، مضطرباً سلوكياً، مأزوماً عاطفياً إلى حدّ الاندفاع إلى الانتحار، وعاطلاً عن العمل بالطبع.

وأمّا استبعاد الفئات "غير المرغوبة" من المعيار، فهو مسلك أحاديٌّ وشموليٌّ (توتاليتاري) يبتعد عن الواقع، ويُشيِّد "مدينة أفلاطونية فاضلة" يُطالَب أولئك النفر بتقمّصها. ولا شكّ أنّ استبعاد أيّ من المكوِّنات من النموذج يقضي بتوجيه خطاب الاندماج إلى كلّ فئة مُستبعَدة من سياقها المجتمعيّ كذلك، لأنّ على كلّ مكوِّن مُستَبعَد أن يلتحق بالصفة المثالية التي ينبغي أن يكون عليها.

يقودُنا ذلك إلى استنتاجاتٍ؛ يتمثّل حدُّها الأدنى في ضرورة رفض فكرة تنزيل شعار الاندماج على الفَرد، فأيّ تنزيل سيكون عملية تعسفية جائرة، تفتح الباب أمام تجاوزات؛ أوّلها انتهاك حق الاختيار.

معايير الاندماج واستثنائية التطبيق

لا يجوز تطبيق معايير "الاندماج" أو عدمه بشكل استثنائي. فشعار الاندماج مسلّط في الأساس على فئات من يُسمَّوْن "الأجانب" أو "المهاجرين"، دون شركاء المجتمع الآخرين في الغالب. إنهم يمثلون معضلةً ما، في حين يبقى أقرانُهم معبِّرين عن النموذج، أو القالب، الذي لا ترقَى إليه الشكوك.

وليس من فراغٍ ألَّا يأتي شعارُ الاندماج مريحاً للأجيال الجديدة من أبناء مهاجري الأمس إلى أوربا. إنّ هذه الأجيال التي تتفتّح على واقعٍ هي بحدِّ ذاتها من مكوِّناته؛ تجد نفسَها من جانب جزءاً من الواقع، ومستثناةً من جانب آخر من اعتبارها جزءاً من النموذج المعياري للواقع المجتمعي.

وفي التطبيق العمليّ فإنّ سياسات الاندماج للأجيال الجديدة من "الأجانب" تخاطِر أحياناً باعتماد مسالك فظّة تعتمد الانتقائية في تناول هؤلاء كحالات بمعزل عن أقرانهم. إنّ الخبرات الخاصّة بهؤلاء "الأجانب" قد تُوْضَع في بؤرة التساؤلات والشكوك، وقد لا يتمّ تثمينها باعتبارها إثراء للواقع المجتمعي المتنوِّع. في حين يمكن التساهل مع خبرات آتية مع أجيال جديدة من "الأصليِّين" مفتوحة على العالم ومتغيِّرات العصر، أو الترحيب بها، باعتبار ذلك مؤشِّراً على التجدّد.

ومن الواضح أنّ انتقائيّةً كامنةً كهذه ليست مثمرة (contraproductive)؛ لأنها تُنشئ حواجزَ غير مرئيّة في الفضاء المجتمعي، وتُفاقِم السقوفَ الزجاجيّةَ الموجودة بالفعل.

إنّ الفرض الصارم لشعار الاندماج، وإقحامه في السياسات والإجراءات يجعل هذا الشعار يواجِهُ مصيرَه الحتميّ. فعملية تقنين المقولة من دون تحديدٍ قابلٍ للاحتكام إليه، تفتح الباب على مِصراعيْه أمام ممارسات الاستعمال السياسيّ والدعائيّ والإيديولوجيّ، والتوظيف الخاضع لبرامج (أجندات)

القائمين على هذا المسعى. وسنعثر في ثنايا الواقع الأوربي على ما يعزّز هذا الاستنتاج. ففي الدانمرك، مثلاً، انتقلت وزارة الاندماج من الحكومة الديمقراطية الاجتماعية (يسار الوسط)، إلى حكومة اليمين التي تضمّ في جنباتها أقصى اليمين كذلك. وقد انعكست هذه الانعطافة التي جرت في أواخر سنة ٢٠٠١م (تحت وقع صدمة ٩/١١) على أداء "وزارة الاندماج" الدانمركية في بعض الملفّات. ولا ينبغي في هذه الحالة وما سواها استبعاد الانتقال من النقيض إلى النقيض في التوجّهات المعتمدة والأداء التنفيذي؛ لأنّ مقولة "الاندماج" بوسعها أن تأتي في سياق تفهّم احتياجات فئة/ فئات بعينها ضمن المشهد المجتمعيّ العريض، ومساندتها في تحقيق الذات ضمن بيئة منفتحة على مكوِّناتها. كما أنّ المقولة ذاتها يمكن رفعها كهراوة للدفع القسريّ باتجاه إحداثِ تغييراتٍ ينشُدُها الممسكون بالزمام، لكون "الاندماج" مطلباً لابد من الالتزام بمقتضياته.

شعار للتسخين أيضاً

لقد برهنت تجارب متلاحقة عبر عقدين من السنين، على أنّ قضايا الأجانب تظلّ مادّةً مفضّلةً للتسخين الانتخابي. وهكذا؛ فإنّ شؤون الأجانب تُساق غالباً ورقةً استعمالية مفضّلة من اليمين السياسي، وهي لافتةٌ للتأجيج المجتمعيّ يرفعها أقصى اليمين، وهي تبدو علاوة على ذلك مسوِّغاً كافياً لانزياح الوسط إلى اليمين، واليسار إلى الوسط، ما دام أي من القوى السياسية ليس بوسعها تجاهل السلوك التصويتيّ لجمهورٍ أُثيرت مخاوفه.

من هنا ينبغي للارتياب أن يُراوِدَ من يتابع المشهد، كلّما لاحت مفردةُ الاندماج في خضمّ معركة انتخابية. ومن المفارقات الملحوظة أن يرفع الخصومُ السياسيّون المُفرَدةَ ذاتَها، كلّ على طريقته ووفق تأويله، وهم على أيّ حال محقّون في اللجوء إلى شعار يحتمل تفسيراتٍ فضفاضة إلى حدّ التناقض أحياناً.

الاندماج ليس مساراً خطيّاً أحاديّ الاتجاه

ما ينبغي تأكيده، أنّ الاندماج ليس عملية خطّية أحاديّة الاتجاه؛ فالاندماج لا يتعلّق حصراً بالاستعداد للانفتاح على الفضاء المجتمعيّ الواسع؛ بل هو وثيقُ الصلة كذلك بقابلية الفضاء المجتمعيّ ذاتِه على استيعاب المتغيّرات والتفاعل مع المستجدّات واحتمال التنوّع في أطيافه.

إنّ مفردة الاندماج تُعنَى أساساً بمن يُراد التحاقُهم، أو إلحاقُهم، بالمجتمع العريض، وهي بهذا قلّما تمنح انطباعاً عن الدوْرِ المُنتَظَر من هذا المجتمع لإنجاحِ مسعى "الاندماج". ومن الواضح إلى أي حدٍّ يُغفِلُ هذا حقيقةَ أنّ **الاندماج ليس مساراً خطّياً بل هو عمليّة تفاعليّة**، تتفاوت فرصُ نجاحِها بحقِّ العيِّنة ذاتها من الأفراد من بيئةٍ مجتمعيّة إلى أخرى. وعليه؛ فإنّ مجرّد الحديث عن "الاندماج" لا يُضيء مساحاتٍ مُعتِمةً، منها تلك المتعلِّقة بمدى قابلية الواقع لإنجاح "اندماجٍ" كهذا.

وإنّ بعض الصُّوَر التي يجري بها تداول مفردة الاندماج، تمنح الانطباع بأنّ قائليها ينشدون **حالةً من التنميط المجتمعي الذي لا يتسع للتنوّع**. ولا شكّ أنّ لنا في أوربا مسوِّغات كافية لإبداء القلق من رؤى كهذه، أخذاً بعين الاعتبار الخبرات التي تبلْوَرت خلال النصف الأوّل من القرن العشرين. لقد عمد النظامُ النازيُّ البائد، إلى محاولة نحت إنسانٍ ينتمي إلى "الأمّة"، متشرِّبٍ بقيمها وشعاراتها، ويكون نسخةً عن أقرانه تقريباً ضمن نطاق "الأمّة" ذاتها. وقد كانت برامج التعليم والتثقيف والدعاية والتعبئة العامّة مسخرةً في الواقع لتحقيق حالةِ اندماجِ الفرد في المجتمع "المتجانِس".

وبعد عقودٍ من تلك التجربة بكلِّ مآلاتها الكارثية، ظهر نفرٌ من حاملي إرث التعبئة والدعاية النازية، بمقولاتٍ وفرضيّات طوّروها، لتجدَ لها مساحاتٍ متقدِّمةً في المجتمع العلمي، بين منظِّري علم التواصل والإعلام. لعلّ من

هؤلاء، مثلاً، كان عالم التواصل الألماني فرانس رونيبرغر (Franz Ronneberger) . (١٩١٣ -١٩٩٩م) الذي يرى أنّ من وظائف وسائل الإعلام نحو المجتمع تحقيق "الاندماج"، فهو يرى أنّ عليها التعبيرَ عن "الأنماط والمعايير السلوكيّة المُعتَرَف بها"، وإنتاج حالة من "الولاءِ الجمعيّ" لهذه المعايير الاجتماعية والسياسية والقانونية.

إنّ مقولاتٍ كهذه تستند إلى افتراض أنّ للمجتمع عاداته وتقاليده وطبائعه "المعترَف بها"، التي ينبغي على الأفراد التطبّع بها والتماثل معها. وبعد أن رسّخت هذه المقولات أقدامَها في دراسات الاتصال والإعلام، أُعيدَت قراءَتُها بعد وفاة رونيبرغر، فحامت حولها الشكوك باعتبارها تمثل استمراريّةً ما للمنطق النازي في توجيه المجتمع، واستعمال وسائل الإعلام أداةً لذلك بغية تحقيق "الاندماج المجتمعي".

وما يعنينا هنا أنّ شعار الاندماج، يبدو أنه يفترض، بشكل ضمنيّ غير مصرّح به غالباً، نموذجاً معيارياً من دون توضيح كُنْهِ هذا النموذج. فالحديث يأتي أحياناً عن قِيَم البلد وعادات المجتمع وطبائعه، دون تحديد ذلك بصفةٍ دقيقة. ومن الغريب أن يُطالَب إنسانٌ ما بالتزام عاداتٍ وتقمّصِ طبائع هي في واقع الأمر نسبيّة وفضفاضة وغير ثابتة، ولا يمكن تحديدُها في نصّ عامٍّ مُلْزِمٍ للجميع، وكأنه وثيقة دستوريّة.

وما يزيدُ الحرجَ أن تندفعَ بعض القوى المحافظة لتطالب "أولئك الأجانب" باحترام "تقاليد البلد"، ثمّ لا تجرؤ القوى ذاتها في الغالب على مطالبة الجيل الجديد مثلاً من المواطنين "الأصليِّين"، بالموقف ذاته تجاه "التقاليد" ذاتها، أو التلويح بمدوّنة سلوك مفروضة من فوق.

تحييد التأثيرات التفاعلية في عالم متغيّر

ثمّ يكاد مفهوم الاندماج يحيِّد التأثيرات التفاعلية في عالم متغيِّر. فحصر العملية في ثنائية محدودة ضمن نطاقٍ جغرافيّ بعينه، يتجاهل المؤثِّرات

الخارجية والتفاعلات الثقافية والمجتمعيّة المرتبطة بالنسق الإنسانيِّ العام والتطوّرات السابغة على المجتمعات الإنسانيّة بعامة. فلا يمكن، مثلاً، تجاهل أنّ عملية "الاندماج" قابلة للتأثّر بما يأتي عبر وسائل الإعلام وتقنيّات التواصل المنفتحة على آفاق عالمية، ولا يمكن أيضاً إغفال الهزّات التي ألمّت بشؤون من يوصَفون بالأجانب (المسلمين منهم بخاصة) بدءاً من منعطف ٩/١١، وبخاصة عبر تفاقم النزعة الأمنية وانفتاح شهيّة الاشتباه التعميمي. ثمّ لا يمكن عزل الجدل العام في بلدان الجوار، وفي السياق الأوربي والفضاء العالمي بعامة، فيما يتعلّق بمسائل بعينها، عن واقع التواصل ضمن مكوِّنات مجتمع متنوِّع. ويكفي مثلاً الإشارة إلى سلسلة قضايا عابرة للبلدان؛ من قضية "حرية التعبير" بتأثير أزمة رسوم الكراهية في الدانمرك (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦م)، أو قضية الانتقاص من الحرية الدينية عبر ما يسمى بحظر المآذن في سويسرا (٢٠٠٩م)، وكذلك انتهاك حق النساء والفتيات في اختيار اللباس عبر تطوّرات شهدتها فرنسا ومن بعدها دول أوربية أخرى (٢٠٠٤م).

وعليه؛ فإنّ عملية الاندماج ليست بمنأى عن تأثيرات خارجيّة كذلك، بالشكل الذي يستوجب أخذ تلك التأثيرات بعين الاعتبار، وإدراك ما تفرضه من صعوباتٍ موضوعيّة قد تعرقل التفاعلَ الداخليَّ في المجتمع العريض.

ما الخيار؟

من الواضح أنّ مُفرَدة الاندماج مع كلّ الترحيب الذي قوبلت به، والتبنِّي الواسع لها سياسياً وإعلامياً؛ قد أثارت منذ البدء شيئاً من الارتياب، أو هي على الأقل لم تكن مريحة، بالنسبة إلى أطراف مجتمعية وسياسية عدّة. ومن هنا برزت مطالباتٌ بالتكيّف، أو الصهر والذوبان لتحقيق التماثل (Assimilation)، وصعدت مقابلها على الكفّة المقابلة لافتات من قبيل: الاندماج الإيجابي.

إنّ التكيّف، أو الذوبان، كما يتّضح من كلٍّ مفردة منهما، يفرضان التزاماتٍ أحاديّة الجانب تقريباً على أولئك الذين "ينبغي عليهم أن يكونوا مثلنا". إنه

اتجاه جبريّ، لكنه يبقى من دون (خارطة طريق)، لكونه مؤسّساً على منطق غير واقعيّ. وأمّا الاندماج الإيجابي، وهو المصطلح الذي فضّله متحدِّثون مسلمون في أوربا، فقد جاء بمنزلة استدراك يسعى إلى وضع الشعار في مسار "إيجابي"، مأمون العواقب على الأقل.

وقد يسلِّم المرء بأنّ الاندماجَ شعارٌ وروح، وأنه على الأقلّ توجّه عام، ينبغي أن يكون إيجابياً، بقدر ما يجدر التنبّه إلى **أهميّة محاصَرة الأعراض الجانبيّة الوفيرة التي يمكن تحميلها مع هذا الشعار**، وتفادي انعكاساته السلبية التي قد تأتي خطرة أحياناً في حالات التنزيل الاستعماليّ.

والاستنتاج الجوهري الذي يمكن تأكيده في رحلة البحث عن المنشود، أنّ **التواصل المجتمعيّ كلمةٌ مفتاحيّة، والاحترام المتبادل شرطٌ لذلك، والمساواة وتكافؤ الفرص معيارٌ جوهري، والمشاركة تجسيدٌ لما يجدُرُ التوجّه إليه.** إنّ هذه الأبعاد ترسم ملامحَ عمليّة (Process) إيجابيّة عادلة، سواء سُمِّيت "اندماجاً" أو غير ذلك. فهي عملية تقوم على التفاعل المتبادل، وتستوعب مكوِّنات المجتمع بعامة، ولا تنْصَرِف بشكل استثنائي إلى من يُوصَفون بـ"الأجانب" أو "المهاجرين" حصراً.